



ثورة تقودها السيارات الكهربائية

زخم صناعة السيارات الكهربائية يتزايد في الشرق الأوسط وأفريقيا السعودية تسابق الزمن لمنافسة هيمنة المغرب

ويحتل المغرب المرتبة الثانية بالفعل في أفريقيا بعد جنوب أفريقيا، ويساعد موقعه على توصيل السيارات إلى إسبانيا في يوم واحد وإلى بقية أوروبا في غضون يومين. ويرجع ذلك إلى ميناء طنجة المتوسط الواقع على مضيق جبل طارق، الذي تم بناؤه في عام 2007 وتم تحديثه في عام 2019. هذا الميناء قادر على التعامل مع 9 ملايين حاوية شحن سنوياً، مما يجعله ضمن أفضل عشرين ميناء في العالم.

وبرع المغرب في تطوير الصناعات المرتبطة بما في ذلك الأسلاك وتصنيع المعادن والبطاريات. وفي أواخر العام الماضي، كشفت المملكة النقاب عن أول محطة شحن للسيارات الكهربائية "أي سمارت"، وتخطط لإنشاء 5 آلاف محطة بحلول عام 2022. يتم تصنيع المحطات محلياً بنسبة 100 في المئة.

كما أشار موقع أخبار التنمية المستدامة "أفريك 21"، أنه تم تطوير محطة "أي سمارت" من قبل فينيز مغاربية مقيمين في "غرين إنرجي بارك"، وهي منصة دولية للاختبار والبحث والتدريب أنشأها معهد أبحاث الطاقة الشمسية والطاقة الجديدة بدعم من وزارة الطاقة والمعادن والمياه والبيئة المغربية ومكتب الشرفيين للفوسفات. وهذا دليل إضافي على وجود استراتيجية متكاملة وشاملة لقطاع السيارات بقيادة الحكومة، وهي استراتيجية تتجاوز بكثير النهج الذي اتبعه السعوديون حتى الآن.

وتم تحقيق كل هذا دون التضحية بالسيطرة الاقتصادية أو السيادة. وكشمال على ذلك، وقع المغرب مذكرة تفاهم في أواخر عام 2017 مع شركة "بي. واي. دي" الصينية لبناء مصنع للمركبات الكهربائية في مدينة محمد السادس طنجة التقنية، وهو مشروع مشترك بين الصين والمغرب.

لكن المصنع والمدينة تعطلتا عندما حاول الصينيون فرض سيطرتهم. وعلى حد تعبير سياسي مغربي رفيع المستوى، "كانت هناك خلافات حول ملكية المدينة من بين قضايا أخرى. شركاؤنا صينيون لكن هذا لا يعني أن المدينة ملك لهم".

وبينما يقود المغرب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إنتاج السيارات، فإن مصر، التي كان لديها قطاع تصنيع سيارات (لم يكن ناجحاً للغاية) منذ عقود، أشارت الآن إلى نيتها في الانتقال إلى سوق السيارات الكهربائية. وكانت شركة النصر قد أعلنت في يناير الماضي عن عقدها صفقة مع شركة "دونغ فينغ" الصينية لإنتاج 25 ألف سيارة سنوياً. وتشمل الصفقة تجديد مصنع النصر بحلول، حيث سيصل إنتاجها إلى 50 ألف وحدة سنوياً في المدة من مكونات السيارة.

تطرح خطط السعودية لصناعة السيارات الكهربائية بعد إبرام صندوق الاستثمارات العامة اتفاقية مع شركة "لوسيد" لتصنيع سيارات صديقة للبيئة. تساوالات بشأن مستقبل هذه الخطط في ظل منافسة لاعب مهم في الشرق الأوسط وأفريقيا وهو المغرب الذي يستحوذ على حصة مهمة من هذه السوق.

وحتى في حالة ظهور صناعة السيارات الكهربائية إلى النور في السعودية، فهناك بالفعل لاعب مهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يستحوذ على صناعة سيارات راحة وناجحة، ويتمتع بموقع جغرافي مثالي ك بوابة لكل من السوق الأوروبية الناضجة والسوق الأفريقي المزدهر، وهو المغرب.

وتم تعزيز صناعة السيارات المغربية من خلال الاستراتيجيات الحكومية التي تشمل الدعم المؤسسي من وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي والوكالة المغربية للاستثمار وتنمية الصادرات. ومن خلال العمل مع الجمعية المغربية لصناعة السيارات والتجارة، استطاعت الحكومة تحقيق أهداف رئيسية، من بينها قيادة التدريب والتطوير المهني وضمان تعزيز الصادرات ونقل التكنولوجيا وتشجيع الاستثمار في قطاع السيارات، وكلها مصممة من أجل منح المغرب ميزة تنافسية.



دومينيك دادلي
السعودية دفعت 2.5 مليار دولار لشركة لوسيد للسيارات

واستفادت هذه الخطط من بعض الحوافز المالية منها عدم وجود ضريبة على دخل الشركات لمدة خمس سنوات ثم فرض 15 في المئة بعد ذلك، وإعطائها إعفاء لمدة 15 عاماً من ضريبة المهنة والأعمال وإعفاء كاملاً من ضريبة القيمة المضافة.

وحول هذا النهج المغربي إلى مركز رئيسي لتصنيع السيارات، وهو مركز جذب لكل من الشركات الفرنسية (رينو-نيسان وبيسا-بيجو-سيتروين) والصينية (بي. واي. دي). تم التركيز بشكل كبير على الاندماج المحلي الذي تعززه مرافق التدريب، والالتزام الراسخ بخلق فرص عمل للمغاربة. وفي الفترة من 2014 إلى 2019، وقّر القطاع ما يقرب من 150 ألف وظيفة وهو في طريقه للوصول إلى هدف 160 ألف وظيفة ومليون سيارة يتم إنتاجها سنوياً بحلول عام 2025.

الرياض - يؤكد إعلان الشهر الماضي أن السعودية بصد زيادة حصتها في شركة صناعة السيارات الكهربائية "لوسيد موتورز" أن الرياض باتت تسابق الزمن لتسريع خطط صناعة سيارات صديقة للبيئة لتوفير فرص عمل وتعزيز إيرادات الدولة، غير أنه يطرح تحديات المنافسة مع لاعب مهم في المجال في الشرق الأوسط وأفريقيا وهو المغرب الذي استطاع استقطاب أكبر شركات صناعة السيارات في العالم.

ونقلت مجلة فورس عن دومينيك دادلي قوله "يلتزم صندوق الاستثمارات العامة بدفع مبلغ 2.5 مليار دولار أميركي لشركة لوسيد".

وقدم صندوق الاستثمارات العامة مليار دولار إلى الشركة التي يقع مقرها في ولاية أريزونا على أمل أن تبدأ تصنيع السيارات الكهربائية في المملكة بحلول عام 2020. وبسبب جائحة كورونا، رغم التوقعات المتضخمة وغير الواقعية، لم يحدث شيء من هذا القبيل.

وتتملك لوسيد خططا متواضعة لتصنيع نحو 7 آلاف سيارة في عام 2021 في مصنعها في كازا غراندي بولاية أريزونا، حيث يهدف المصنع إلى التحرك بحدوث لوصول إلى تصنيع 400 ألف سيارة كهربائية سنوياً بحلول نهاية العقد.

ومن أجل القيام بذلك، سيتوسع مصنع كازا غراندي على أربع مراحل مع نمو الطلب والمبيعات. وكما قال الرئيس التنفيذي لشركة لوسيد بيتر رولينسون "نحن لا نريد إنفاق مليار دولار الآن على مصنع لإنتاج 400 ألف وحدة وتقيد كل رأس المال هذا".

ووفقاً لصحيفة وول ستريت جورنال، تم استخدام جزء من استثمار صندوق الاستثمارات العامة الأصلي بواسطة شركة لوسيد لبناء مصنع كازا غراندي. وكان التزام صندوق الاستثمارات العامة مقيداً بوعدهم الشركة ببناء مصنع سعودي ولكن من الواضح أنه لم يتم تحديد أي إطار زمني.

ويقارن رولينسون استراتيجية لوسيد بلعبة الشطرنج التي تحتوي على الكثير من القطع المتحركة بحيث يمنحه تمويل صندوق الاستثمارات العامة السعودي الوقت والمال لتنفيذ استراتيجيته، لكن لم يضح بعد كيف سيخلق الاستثمار الضخم للمملكة في الشركة، في أي وقت قريب، ما تحتاجه رؤية الأمير محمد بن سلمان 2030 بشكل عاجل، وهو توفير وظائف للشباب السعودي.

الخطوط السعودية توقع اتفاقية ضخمة لزيادة أسطولها منافسة أكبر الشركات في المنطقة بخطة مدروسة

السعودية، من خلال استقطاب المزيد من السياح والمغتربين إلى المملكة. وتعتمد السعودية إلى حد كبير في إيراداتها على النفط، فيما تسعى إلى تنويع اقتصادها بتعزيز قطاعات أخرى، خاصة القطاع السياحي، في إطار خطة طرحتها المملكة باسم "رؤية 2030". وأكد الوزير أن "إتمام عملية الحصول على تمويل بهذا الحجم بين المؤسسة والبنوك الوطنية يبرز متانة القطاع المصرفي المحلي، والدور المهم للمؤسسة في دعم النمو الشامل من خلال استقطاب المزيد من السياح والمغتربين إلى المملكة، والاستجابة لمتطلبات المسافرين".

وخلال السنوات الأخيرة الماضية شرعت الرياض في تنفيذ أكبر برنامج للتحول الاقتصادي في تاريخها، من أجل الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط وفق رؤية طويلة المدى تمتد حتى عام 2030 وتركز على تنويع مصادر الدخل وإيجاد مصادر بديلة لإيرادات الدولة.

وأكد العديد من الخبراء والمحللين أن رؤية السعودية 2030 ستحدث ثورة اقتصادية يحتذى بها في الأسواق الناشئة والدولية مستقبلاً، لما لها من انعكاسات إيجابية على اقتصادات الدول الحليفة للسعودية.

وأبرمت السعودية اتفاقيات تتضمن الاستحواذ على 63 طائرة حديثة خلال العام 2016، وبموجب الصفقات حصلت الخطوط السعودية على 15 طائرة من نوع بوينغ طراز بي 777-300 إي. آر، و13 طائرة بوينغ بي 787 دريملاين، بالإضافة إلى 35 طائرة من الجيل الجديد لإيرباص من طراز آيه 320 وآيه 321 نوو.

ويؤكد خبراء أن هذه الخطط لا تقتصر فقط على كونها إستراتيجية اقتصادية بل هي أيضاً نقلة حضارية متكاملة تتوج ما قامت به السعودية خلال العقود الماضية خاصة في ظل وجود قيادات شابة تفتتح على العالم المعاصر.

وتتوخى الاتفاقيات إثراء البرنامج المندمج استجابة لخطاب الملك محمد السادس، والذي شدد فيه على أهمية مواكبة القطاع المصرفي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بشكل أكثر نجاعة.

وتمت بلورة البرنامج بشكل مشترك من قبل وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وبنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب، في إطار الشراكة بين الجهات الحكومية والمؤسسات المالية. وتتيح الاتفاقيات للبنوك تقديم جيل جديد من منتجات الضمان والتمويل لفائدة المشاريع الصغيرة جدا والشباب اصحاب المشاريع وسكان الأرياف، فضلا عن القطاع غير المنظم والشركات المصدرة.

وشمل برنامج انطلاقة 3 منتجات موزعة على "ضمان انطلاق"، ويستهدف دعم شريحة كبيرة من رواد الأعمال، والمنتج الثاني، "ضمان انطلاق المستثمر القروي"، ويشكل الية ضمان لطمانة البنوك التي تمول المشاريع في القرى.

ورغم توقيع اتفاقيات والتمويلات واجهت الشركات المغربية بسبب جائحة كورونا، وإفلاس وإغلاق عدد منها، حيث بلغ عدد الشركات التي تم تسجيل إفلاسها في سنة 2020 ما مجموعه 6612 شركة، أي ما يشكل انخفاضا بنسبة 21.6 في المئة مقارنة مع سنة 2019.

وبينما كانت سنة 2020 أزمة بامتياز بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة بسبب تداعيات جائحة كورونا، فإن معدل الشركات المفلسة كان أقل مقارنة بالسنوات الماضية.

وأفادت أنفورييسك في دراسة بعنوان "صعوبات مغرب 2020.. سنة استثنائية"، بأن الانخفاض المسجل في معدل الشركات المفلسة خلال سنة 2020 يعتبر انخفاضا استثنائيا بالنظر إلى كون سنة 2020 سنة أزمة بامتياز وسنة سجل فيها المغرب أدنى معدلات النمو الاقتصادي بناتقص 7 في المئة.

السعودية أعلنت شركة الخطوط الجوية السعودية الجمعة توقيع اتفاقية لزيادة أسطولها بقيمة 3 مليارات دولار، تعد الأضخم في تاريخ قطاع الطيران بالمملكة. وأوضحته الشركة في بيان أورده وكالة الأنباء الرسمية أن "اتفاقية التمويل وقعت مع 6 بنوك محلية، وتعد الصفقة الأضخم حجماً في تاريخ قطاع الطيران في المملكة".

وقالت الشركة إن "الاتفاقية تهدف إلى تمويل احتياجاتها حتى منتصف 2024، في إطار تمويل جزء من صفقات أعلن عنها مسبقاً لشراء 73 طائرة من شركتي إيرباص وبوينغ".

وأعلنت أن البنوك المشاركة في اتفاقية التمويل هي: "مصرف الراجحي"، و"البنك السعودي البريطاني"، و"البنك العربي الوطني"، و"مجموعة سامبا المالية"، و"بنك الجزيرة"، و"بنك البلاد"، إضافة إلى بنك "إتش أس بي سي" مستشاراً مالياً للمؤسسة والوكيل الاستثماري للبنوك.

يضم أسطول الخطوط حالياً 144 طائرة من طرازي بوينغ وإيرباص. وتريد الرياض توسعة قطاعي الطيران المدني والسياحة في أعقاب النجاح الذي حققته جارتها الإمارات بشركتيها العلاقاتيتين الاتحاد للطيران المملوكة لحكومة أبوظبي وطيران الإمارات المملوكة لحكومة دبي من أجل اللحاق بهما ومناقستهما في السوق، ليس في منطقة الشرق الأوسط فقط بل أيضاً على مستوى العالم، خاصة بعد انحسار زخم الخطوط الجوية القطرية.

بدوره أوضح وزير النقل صالح الجاسر أن "الاتفاقية تؤسس لفصل بارز في مسيرة قطاع النقل الجوي وسيكون لها إسهام فاعل في دعم نمو وازدهار الاقتصاد على المدى الطويل".

وأضاف الجاسر أن "الحصول على تمويل بهذا الحجم يبرز الدور المهم للشركة في دعم النمو الشامل للاقتصاد

المغرب يحدث نحو 84 ألف شركة خلال العام 2020

والإشغال العمومية والأنشطة العقارية بنحو 24.37 في المئة، وخدمات مختلفة 17.07 في المئة. ويأتي زخم الشركات الخاصة بفضل برنامج شامل أطلقته الحكومة المغربية على مدى ثلاث سنوات لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، بهدف تعزيز دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي وسوق العمل.

ويستهدف البرنامج تمويل أكثر من 14 ألف مشروع من أجل إلحاق قرابة 27 ألف شخص بسوق العمل، الذي تتخاف الحكومة لتوسيع نطاقه لامتنعاص أكبر عدد من العاطلين.

وكان العاهل المغربي الملك محمد السادس قد أعطى مطلع العام الماضي إشارة انطلاق البرنامج المندمج لدعم وتمويل المشاريع (انطلاقة).

واعتبر خبراء الخطوط المعنويين حيث بلغت نحو 54.691، والأشخاص الذاتيين بنحو 29.115.

وأشار المصدر نفسه إلى أنه بالنسبة لشركات الأشخاص المعنويين، يظهر التصنيف هيمنة قطاعي التجارة بنسبة 32.51 في المئة، يليها قطاع البناء



شركات تتحدى الوباء